

المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة

جنيف، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

البند ١٠ من جدول الأعمال

استعراض سير العمل بالاتفاقية على النحو المنصوص عليه في مادتها
الثانية عشرة

مواجهة عدم الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية

نص مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية

١ - أثناء مدة برنامج العمل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، كان الموضوع المهيمن هو أن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بحاجة إلى التركيز على تنفيذ مجموعة متنوعة من التدابير الوطنية و"الإجراءات الفعالة" محلياً. وبالنظر إلى مناقشاتنا البناءة أثناء فترة برنامج العمل، فلا بد من أن تركز الدول الأطراف الآن على التنفيذ الوطني لأحكام الاتفاقية. فعن طريق هذا الالتزام، يمكن للدول أن تنجح في الحد من التهديد المتأتي من الأسلحة البيولوجية.

٢ - وفي ظل البيئة العالمية القائمة اليوم، يتأتى هذا التهديد من جهات فاعلة غير تابعة لدول وكذلك من الدول غير المتمثلة لأحكام الاتفاقية. ويطرح تطور ميدان التكنولوجيا الأحيائية صفيقةً واسعةً من التكنولوجيات يمكن أن تشكل طبيعتها المتمثلة في إمكانية الاستعمال المزدوج لها، إذا كانت في حوزة أطراف غير مناسبة، تهديداً مباشراً للدول الأطراف. وبالنظر إلى أن ١٥٥ دولة هي أطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فإن الدول الأطراف غير المتمثلة لالتزاماتها بموجب الاتفاقية تطرح تحديات جوهرية تواجه إزاء نظام المعاهدة الإجمالي، وهو أمر يجب تناوله بجدية.

عدم الامتثال: تهديد للأمن الدولي

٣ - ما زالت الولايات المتحدة ملتزمة باتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومما يؤسف له أن بعض الدول الأطراف ما زالت تتجاهل التزاماتها بموجب هذه المعاهدة، مما يشكل تحدياً لجميع الدول الأطراف. فعندما تتجاهل الدول هذه الالتزامات، تبدأ الدول الأطراف في فقدان الثقة في الاتفاق. وعندما تعتمد دول أطراف معينة على انتهاك الاتفاقية، فإن الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف تصبح قلقة إزاء القصد الأساسي الكامن وراء هذه الإجراءات، ما يهدد أمننا الجماعي.

٤ - وعلى كل دولة من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية مسؤولية التنبه لحدوث انتهاكات يشتبه في وقوعها للاتفاقية ومعارضة هذه الانتهاكات علانية. فهذا هو النهج الجماعي بشأن الأمن والذي يمكن عن طريقه للمجتمع الدولي أن تكون لديه أفضل فرصة للكشف عن عدم الامتثال ثم مواجهة عدم الامتثال عندما يحدث.

٥- وحكومة الولايات المتحدة، من ناحيتها، مطالبة بموجب القانون بأن تقدم تقريراً سنوياً إلى كونغرس الولايات المتحدة بعنوان "الالتزام بالاتفاقات والتعهدات المتعلقة بضبط التسليح وعدم الانتشار ونزع السلاح". وهذا التقرير يورد شرحاً للاستنتاجات التي تتوصل إليها حكومة الولايات المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بعدم الامتثال من جانب دول أخرى وبنه مسؤولي حكومة الولايات المتحدة والجمهور إلى المشاكل القائمة وكذلك أوجه القلق المحتملة بشأن الامتثال. وهذا التقرير، الذي نُشر أحدث نص له في آب/أغسطس ٢٠٠٥، يقدم أدلة وحججاً تفصيلية تستند إليها أوجه القلق تلك.

٦- ومسألة تقدير عدم الامتثال ليست بعملية بسيطة. فهذه العملية، في حالة اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تنطوي أولاً على جمع معلومات من مجموعة واسعة التنوع من المصادر، من بينها الوسائل والأساليب الوطنية والمصادر المتاحة بصورة عامة. ويقيم مسؤولو الولايات المتحدة المعلومات المتاحة المتعلقة بالإجراءات والأنشطة والنوايا المتصورة لدولة ما في ضوء التزامات هذه الدولة وتعهداتها.

٧- بيد أنه توجد ثلاثة بلدان تستحق اهتماماً خاصاً بالنظر إلى التهديد الذي تطرحه على المجتمع الدولي وبالنظر إلى دعمها للإرهاب وسجل عدم الامتثال لديها إزاء عدد من المعاهدات الدولية. وتعتقد الولايات المتحدة أن من المحتمل أن النظام القائم في إيران لديه برنامج للأسلحة البيولوجية الهجومية بما يشكل انتهاكاً لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وبالمثل، تعتقد الولايات المتحدة أيضاً أن كوريا الشمالية لديها قدرة حربية بيولوجية وربما تكون قد استحدثت أو أنتجت أسلحة بيولوجية أو حولت عوامل بيولوجية إلى أسلحة، بما يشكل انتهاكاً لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وأخيراً، ما زالت الولايات المتحدة تشعر بالقلق الشديد من أن سوريا، وهي إحدى الأطراف الموقعة على الاتفاقية ولكنها غير طرف فيها - تباشر أنشطة بحث وتطوير تتعلق ببرنامج للأسلحة البيولوجية الهجومية.

٨- وفي عالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يجب على الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن تبقى متيقظة بسبب السعي الحثيث من جانب الجهات الفاعلة غير التابعة لدول إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية، إما من دول أو عن طريق قدراتها التقنية الخاصة بها. فالمادة الرابعة على وجه التحديد تدعو كل دولة إلى منع استحداث أسلحة تكنولوجية داخل إقليمها أو في أي مكان خاضع لولايتها أو سيطرتها، وهو ما يشمل الجهات الفاعلة غير التابعة للدول. وبصفتنا دولاً أطرافاً في الاتفاقية، فإن قدرتنا على مكافحة التهديد المتمثل في الأسلحة البيولوجية تتقوض بشكل خطير إذا لم تتخذ الدول التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية مأخذ الجد. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات وغيرها، فلا بد من الاعتراض بصوت عال، ليس فقط من جانب الولايات المتحدة ولكن أيضاً من جانب المجتمع الدولي بأسره، على عدم الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتستطيع الدول الأطراف، بدعم من جميع الأطراف الأخرى، أن تعمل معاً بغية دعم الامتثال للاتفاقية.

أدوات لتناول أوجه القلق المتعلقة بالامتثال

٩- استخدمت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة مجموعة متنوعة من الأدوات في معرض عملها مع دول أطراف أخرى لتبديد أوجه القلق المتعلقة بالامتثال والمثارة طبقاً لأحكام الاتفاقية. وبصورة خاصة، رحبت الولايات المتحدة بالبيان الصادر في عام ٢٠٠٣ عن ليبيا الذي أكدت فيه من جديد التزامها باتفاقية الأسلحة

البيولوجية. وبصورة أعم، توجد نهج كثيرة متاحة الآن استخدمت بصورة فعالة لتناول المسائل المتعلقة بالامتثال ولبناء القدرة على تناول أوجه القلق في المستقبل:

١٠ المناقشات المباشرة: إن أبسط طريقة للتصدي لعدم امتثال الدول الأطراف هي الدخول في نقاش مباشر مع تلك الدول. فالمادة الخامسة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية تنص على تعهد الدول الأطراف "بأن تتشاور وتتعاون فيما بينها من أجل حل أية مشاكل قد تطرأ فيما يتعلق بهدف الاتفاقية أو بتطبيق أحكامها".

١١ دبلوماسية الامتثال: ما زالت الولايات المتحدة تستشير مع غيرها من الدول لمساعدتها على بناء القدرات لنوع العمل اللازم لتقييم ومراجعة عدم الامتثال بشكل فعال، ليس فقط في سياق اتفاقية الأسلحة البيولوجية وإنما أيضاً في النظم التعاهدية الأخرى. وفي عام ٢٠٠٤ أطلقت الولايات المتحدة مبادرة تركز على ما يتعين على الدول فعله، على الصعيد الوطني، لتقييم امتثال الدول الأطراف الأخرى للحد من الأسلحة، وعدم الانتشار، واتفاقات نزع السلاح والالتزامات ذات الصلة. وأجرت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين مناقشات مفيدة ومثمرة مع مسؤولين من أكثر من سبعين بلداً آخر من جميع أنحاء العالم.

١٢ الاستجابة في مجال الإسناد: فيما يتعلق بعملية تحديد عدم الامتثال للاتفاقية، تتمثل مسألة من أصعب المسائل التي واجهتها الدول الأطراف في تحديد كيفية كشف أنشطة الأسلحة البيولوجية الهجومية غير المشروعة، وإسناد الأسلحة البيولوجية والمسؤولية عن استخدامها. والحصول على هذه المعلومات من خلال التحقيقات في الاستخدام المزعوم يمكن أن يكون فعالاً في تبين ما إذا كان تفشي مرض معين يمكن أن يكون قد نتج عن انتهاك للاتفاقية. وعلى مدى الأشهر الماضية ظلت الولايات المتحدة تركز على مسألة الإسناد، واستنباط مبادئ توجيهية محددة حول كيفية الاستجابة لحادث ما ومعرفة أكثر خطوط الاتصال فعالية. وما انفكت الولايات المتحدة أيضاً تجمع المعلومات، بما في ذلك قواعد البيانات المحددة، حول التكنولوجيات المتاحة والناشئة التي تساعد في تحديد أهداف دورة إنتاج الأسلحة البيولوجية، انطلاقاً من النية ووصولاً إلى الاستحداث والإنتاج والاستخدام.

١٣ - وتظل عملية الإسناد معقدة، ولئن وجدت مجموعة متنوعة من الآليات المتعددة الأطراف - إضافة إلى المادة السادسة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية - التي يمكن استخدامها للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة البيولوجية وجمع البيانات الهامة لتبين ما إذا كان سلاح بيولوجي قد استخدم و، إذا كان الحال كذلك، تحديد الدولة أو المنظمة المسؤولة عن ذلك. وتوجد عدة خيارات للقيام بمثل هذا التحقيق:

١٤ قرار الجمعية ٣٧/٤٢ جيم، الذي ينيط كل دولة عضو في رفع أية ادعاءات باستخدام الأسلحة البيولوجية إلى الأمين العام للأمم المتحدة وطلب أن يجري الأمين العام تحقيقاً مستخدماً في ذلك موظفين يختارون من قائمة خبراء تحتفظ بها الأمم المتحدة.

٢٠ منظمة الصحة العالمية التي يمكن أن تنسق التحقيق، بالاستناد إلى شبكتها العالمية للإنذار بحدوث الفاششيات ومواجهتها. ومنظمة الصحة العالمية تقوم بالتحقيق وبالاستجابة وتعمل على احتواء تفشي الأمراض كجزء من ولايتها إجمالاً. واللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، التي تدخل حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، لا تشير صراحة إلى استخدام الأسلحة البيولوجية ولكنها تشترط أن تخطر الدول الأطراف منظمة الصحة العالمية بأي "حدث غير متوقع أو غير عادي في أراضيها، بغض النظر عن منشئه أو مصدره" يمكن أن يشكل طارئة صحية عمومية تثير قلقاً دولياً. وقرار جمعية الصحة العامة ٤٥:١٤ (٢٠٠١) "استراتيجية منظمة الصحة العالمية للأمن الصحي العالمي: الإنذار بحدوث الأوبئة والاستجابة لمقتضياتها" توفر أيضاً قوة دافعة لعمل منظمة الصحة العالمية.

٣٠ المنظمات الإقليمية: للدول أن تعمل أيضاً داخل كيانات إقليمية أو بتنسيق معها. فعلى سبيل المثال لمنظمة حلف شمال الأطلسي لواء دفاع متعدد الأطراف في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، يمكن أن يوفر فرق استجابة سريعة، وخدمات مختبرية، ودعمًا لوجستياً، لقيادة أو دعم البعثات التي تحقق في ادعاءات استخدام الأسلحة البيولوجية.

الجهود الوطنية لتعزيز الامتثال

١١ - للولايات المتحدة طريقة منهجية لتقييم عدم الامتثال، وهي بصدد استنباط نهج مفصل تجاه مسألتي الاستخدام والإسناد المتعلقين بالأسلحة البيولوجية. وتسعى الولايات المتحدة إلى مواصلة العمل مع الشركاء الدوليين حول العديد من هذه المسائل. غير أنه يوجد عدد من الإجراءات التي يمكن أن تتخذهافرادى الدول الأطراف على أساس وطني لزيادة أمننا الجماعي وتعزيز الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية:

١٠ دعوة جميع الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والموقعة عليها والتي لم تفعل ذلك بعد إلى وضع حد لبرامجها الهجومية للأسلحة البيولوجية فوراً والامتثال كلياً لالتزاماتها التعاهدية.

٢٠ القيام، على أساس وطني، باستنباط منهجيات أكثر صرامة لتقييم وكشف عدم الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، باستخدام المتاح من سبل وطرق وطنية. وما زالت الولايات المتحدة تعمل مع البلدان الشريكة في بناء هذه القدرات.

٣٠ تقديم تدابير لبناء الثقة لإثبات الالتزام بالاتفاقية. وتنفيذ عملية بناء تدابير الثقة ترمي إلى إثبات الشفافية فيما بين الأطراف في الاتفاقية. غير أنه رغم وجود تدابير بناء الثقة منذ المؤتمر الاستعراضي الثاني في عام ١٩٨٦، لم يرق أكثر من ٤٠ في المائة من جميع الدول الأطراف الحالية أبداً باستكمال تقرير واحد.

٤٠ العمل مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية لتعزيز نظم الصحة الزراعية الجماعية. والتحدي الناجم عن الأسلحة البيولوجية فريد من نوعه حيث إن للإجراءات المتخذة في محافل أخرى متعددة الأطراف، ولا سيما في قطاعي الصحة العامة والزراعة، القدرة على رفع المستوى الأمن الدولي بشكل غير مباشر. وبمواصلة هذه الجهود

بإمكان الدول الأطراف أن تحسن جماعياً فعالية الاستجابة الدولية لاستخدام الأسلحة البيولوجية، ويمكن أن تردع المنتهكين المحتملين عن استخدام مثل هذه الأسلحة.

١٢- وما زالت الولايات المتحدة تركز الكثير من الوقت والطاقة لتقييم عدم الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بدقة وفعالية، ولإثارة المسائل والمشاكل عند الاقتضاء. وتشجع الولايات المتحدة كل دولة طرف على القيام بما في وسعها أن تقوم به على أساس وطني لبحث التحديات الناشئة عن عدم الامتثال، والتنديد بأية أنشطة غير مشروعة من هذا القبيل. فهذا العصر عصر نجد فيه أن منافع التكنولوجيا الأحيائية آخذة في التوسع أسيّاً، ولكن التهديد المحتمل الناشئ عن نفس التكنولوجيا آخذ في التطور بسرعة معادلة لذلك. وفي هذا العصر أيضاً لم يعد من الكافي الاقتصار ببساطة على التحدث عن مشاكل عدم الامتثال؛ ولا بد من المباشرة في الجهود لتقييم هذه التحديات والاستجابة لها حيثما ومتى ظهرت.
